

Distr.: General
18 March 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية

بناءً على تعليمات حكومي، يؤسفني إبلاغكم بأنه في يوم السبت، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، قامت قوات الجيش الوطني الرواندي بتساعدها عناصر من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما بمحاصرة مدينة موليرو الواقعة على بُعد ٤٠٠ كيلومتر شرق لوبومباشي (مقاطعة كاتانغا) وذلك في انتهاك صارخ لوقف إطلاق النار ورغم طرحنا الأمر على المجلس مرات عدة.

وقد تصرفت رواندا على النحو التالي، تنفيذًا للتهديد الذي كانت قد وجهته خلال الاجتماع الأخير للجنة السياسية لاتفاق لوساكا:

١ - في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، جلبت الباهرة إمبالا القادمة من كاليكي قوات وعتاد إلى موبا؛

٢ - ومن ١٠ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ شوهدت طائرة شحن تجلب إلى مطار كاليكي ليلاً عدة نقلات من الإمدادات من القوات الرواندية والعتاد؛

٣ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ شوهدت الطائرة نفسها تقوم بنقلتين. وفي الساعة ١٧/٣٠ بالتوقيت المحلي، قامت القوات الرواندية (كتيبة) الوافدة من بيبا بمهاجمة مواقع القوات المسلحة الكونغولية على بعد حوالي ٩ كيلومترات من خليج لوانغوا. ولم تتوقف المعارك التي دارت طوال الليل إلا صباح يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

٤ - في الساعة ١٥/٣٠ بالتوقيت المحلي، من يوم الأربعاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، قامت القوات الرواندية الوافدة من موانغي بمهاجمة مواقع القوات المسلحة الكونغولية المرابطة على بعد ١٠ كيلومترات جنوب موليرو. وبعد خمس عشرة دقيقة شنت القوات الرواندية هجوماً من البلدة المذكورة؛

٥ - وفي يوم الخميس، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ دار القتال على بُعد ١٥ كيلومترا من موليرو؛

٦ - وفي يوم الجمعة، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ واصلت القوات الرواندية هجومها على بُعد ١٥ كيلومترا من موليرو، وفي المساء قامت مفرزة رواندية أخرى بعملية التفاف على بُعد ٥ كيلومترات من موليرو؛

٧ - وقد اشترك في الهجوم على موليرو قوات رواندية يقدر قوامها بعشرة آلاف فرد انضم إليهم فيما بعد عناصر من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما؛

٨ - وكانت خطوط السير المختارة كما يلي: في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ تحرك عدد يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ شاحنة عسكرية تقل عناصر من الجيش الوطني الرواندي من كيغالي (رواندا) إلى بوكافو (جمهورية الكونغو الديمقراطية). ثم سارت بعد ذلك في اتجاه بحيرة تنغانيقا حتى أوفيرا حيث نُقلت تلك القوات جوا إلى كاليما وموبا. واضطلع أيضا بعدة نقلات جوية بين كيغالي وكاليما وبين كيغالي وكيندو.

وقد تم نقل تلك المعلومات في حينها مباشرة إلى قيادة قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أكدت تحرك قوات رواندية بخاصة على محور بيبا ولكنها لم تحرك ساكنا.

وتود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة لتوجه انتباه مجلس الأمن إلى عملية إعادة انتشار ضخمة قام بها الجيش الوطني الرواندي في مقاطعة كاساي الشرقية على محور إموجي - مايي وكابندا وفي مقاطعة مانبيما ومقاطعتي كيفو وبخاصة في بلدة والونغو على بُعد ٤٠ كيلومترا من بوكافو حيث تجري حاليا عمليات تمهيد وانتقام ضد مقاتلي مايي ماي.

وتشكل تلك التصرفات من جانب رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما انتهاكا خطيرا لوقف إطلاق النار ومن ثم تنال من جميع الأنشطة الأخرى المقررة في إطار اتفاق لوساكا الذي يشكل تنفيذه الشرط المسبق لإنجاز الأنشطة الأخرى ومن بينها الحوار فيما بين الكونغوليين.

ومن ثم توجه حكومتي عناية مجلس الأمن إلى استئناف الجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما للقتال من جديد مما من شأنه أن يعرض للخطر الحوار فيما بين الكونغوليين الذي بدأ في ٢٥ شباط/فبراير في صن سيتي في جنوب أفريقيا وبالتالي يعرض للخطر عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها.

وإذ لا يسع حكومتي أن تقف مكتوفة اليدين إزاء ذلك الاستفزاز الذي لا حدود له من جانب المعتدين الروانديين وشركائهم الكونغوليين فقد قررت تعليق مشاركتها في الجلسات العامة للحوار فيما بين الكونغوليين لحين إيجاد حل يمكن أن يُكتب له الدوام في مواجهة شهوة الحرب المقززة لدى المعتدي الرواندي.

وهذا الحل لا يتأتى إلا بإعلان رواندا وقف إطلاق النار من جانب واحد وبعودة قواتها إلى كاليامي وهي المدينة التي تشكل مع كونغولو وكابالو ونيونزو المواقع الدفاعية الجديدة المخصصة للجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما. بمقتضى خطتي هراري الفرعيتين لفض الاشتباك وإعادة الانتشار.

وتود حكومتي، أيضا، أن تخطط مجلس الأمن علما بأنها تلتزم التزاما راسخا بعملية الحوار فيما بين الكونغوليين التي تأمل حكومتي أن تكلل بالنجاح، اقتناعا منها بأن الحوار يوفر فرصة فريدة تتيح للكونغوليين المشاركين في هذا المنتدى الهام ومن بينهم الحكومة وجميع المسؤولين عن مصير الأمة تلبية تطلعات الشعب الكونغولي إلى السلام والرخاء والديمقراطية والتنمية.

بيد أن حكومتي تود أن تؤكد أنه إزاء الحالة الخطيرة التي أوجدتها رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما اللذين بادرا بانتهاك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، يتوجب عليها بحكم الدستور صون السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهما مبدآن أكدتهما مجلس الأمن مرارا وتكرارا. كما أنه يناط بحكومتي واجب الدفاع عن الوطن على نحو ما يأذن به ميثاق الأمم المتحدة وبخاصة المادة ٥١ منه.

ولعل المجلس يذكر أن حكومتي كانت قد نددت من قبل بإرسال تعزيزات للقوات الرواندية من بوكافو وهي تتألف من عدة كتائب مدحجة بالسلاح هدفها الاستيلاء على موليرو ومدينتي لوبومباشي وكامينا كي تخرب عملية نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وهي العملية التي من شأنها أن تحرم رواندا من أي ذريعة لمواصلة تدخلها العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى حكومتي أنه لا بد من وقفة جادة للتساؤل عن سبب شن تلك العمليات العسكرية بينما المفاوضات جارية وجميع الأطراف تعلم تماما أن كل النزاعات العسكرية لا بد وأن يوجد لها حل في إطار اللجنة العسكرية. والواقع أن استئناف أعمال القتال هو تجسيد لرغبة أبدتها رواندا مرات عديدة ألا وهي الرغبة في تقسيم جمهورية الكونغو الديمقراطية بغرض السيطرة السياسية والتحكم في المصادر الهامة للمواد الأولية.

وترجو حكومتي من مجلس الأمن أن يجتمع بصورة عاجلة ليقوم بما يلي:

- ١ - إدانة رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما لاستئنافهما أعمال القتال؛
 - ٢ - مطالبة رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما بوقف أعمال القتال فوراً ودون أي شرط وسحب قواتهما إلى مواقعها الأولى؛
 - ٣ - مطالبة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر مراقبيها في منطقة الصراع للإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الموجودة هناك؛
 - ٤ - مطالبة رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كمبالا لفض الاشتباك وخطتي هراري الفرعيتين لفض الاشتباك وإعادة الانتشار، تنفيذاً كاملاً ودقيقاً؛
 - ٥ - مطالبة رواندا أيضاً بسحب قواتها فوراً ودونما شرط من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ولجميع قرارات المجلس اللاحقة المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - ٦ - الأمر باستئناف أنشطة المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان لمساعدة السكان الكونغوليين الذين يعيشون في عوز في منطقة الصراع.
- وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إليكا أتوكي

السفير

الممثل الدائم